المحكمة تعوض ضحايا امريكيين باكثر من 6 مليار دولار عن عمل الجماهيرية الليبية الارهابي بتفجير طائرة فرنسية و التى اسفر عنها مقتل 170 شخصا فوق الصحراء الافريقية

واشنطن – 15 يناير 2008:

أصدر قاضى فدرالى حكما ضد الحكومة الليبية و ستة من المسؤلين بها بأن يدفعوا ما يقارب 6 مليار دولار تعويضا عن الخسائر الناتجة من تفجير الطائرة الفرنسية UTA 772 طراز DC-10. أسفر الهجوم فى عام 1989 عن مقتل 170 شخصا من أوروبا و افريقيا و الولايات المتحدة و كانت من أكثر الهجمات الارهابية من حيث الدموية في تاريخ الطيران التجارى قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001. و حدث الهجوم بعد تسعة أشهر فقط من حادث مماثل بتفجير الطائرة Pan-Am103 فوق لوكيربي باسكتلندا و التى أسفرت عن مقتل 270 شخصا.

نبعت الدعوى من تفجير الطائرة الفرنسية UTA 772 يوم التاسع عشر من سبتمبر 1989 و التى أقلعت من تشاد متجهة الى باريس بفرنسا حيث تفجرت قنبلة فى احدى الحقائب بخزان الطائرة على ارتفاع 35,000 قدم. سقطت الطائرة بصحراء تنر بشمال شرق نيجيريا و قتلت جميع راكبيها اللـ 170 و منهم سبع أمريكيين. لجأت عائلات الضحايا الأمريكيين و الشركة الأمريكية المالكة للطائرة لمكتب كرويل أند مورينج (Crowell & Moring) للمحاماة بواشنطن لتمثيلهم في الدعوى أمام المحكمة الفدرالية في نص القانون الصادر عام 1996 الذى نزع الحصانة السيادية من الدول المؤيدة للارهاب مثل ليبيا. ضمت قائمة الضحايا الأمريكيين بونى بيو حرم السفير الأمريكى بتشاد روبرت بيو.

قال ستوارت نيوبرجر، المحامى الرئيسى لعائلات الضحايا و أحد الشركاء بمكتب كرويل أند مورينج، "هذا الحكم أثبت أن حكم القانون سيسد دائما فوق رعاية الدول للارهاب. فى النهاية، جميع ضحايا UTA 772 سيظلوا فى الأذهان و يتكرموا بهذا الحكم. بالفعل، ان أمثال هذا الحكم قد أدت الى ادانة ليبيا للارهاب و أعادتها الى التفاعل مع دول العالم المتحضرة."

الخلفيات:

بعد كارثة UTA 772، حامت الشكوك حول النظام الليبى بقيادة العقيد معمر القذافى خاصة أن التفجير حدث بعد فترة قصيرة من واقعة لوكربى. بعد عدة سنوات من التحقيقات المدققة بمساندة مكتب المباحث الفدرالى اللـFBI، أصدر القاضى الفرنسى جان لووى بروجيير، الرائد فى تحقيقات الارهاب بفرنسا، تقريرا استنتج فيه أن ليبيا مسؤلة مباشرة عن التفجير. فى عام 1999، حكمت محكمة جنائية بفرنسا غيابيا بادانة ستة مسؤلين من الحكومة الليبية لدورهم المباشر فى تفجير UTA 772. و لا يزال الستة مسؤولين المدانين فى ليبيا التى رفضت تسليمهم لفرنسا.

خلال السنوات الماضية، تطوعت ليبيا بصرف مئات الملايين من الدولارات كتعويضات للضحايا الاوروبيين و الافارقة غالبيتها عبر مؤسسة القذافي الخيرية التى يرأسها سيف القذافى، ابن القائد الذى تعلم بالغرب. كما صرفت قرب الـ 2 مليار دولار لتسوية قضية Pan-Am 103 لوكربى مما ساعد ليبيا في انهاء عقوبات الأمم المتحدة عنها. أقيمت دعوى UTA 772 التى صدر فيها حكم اليوم فى الولايات المتحدة الأمريكية مستقلة عن الدعاوى الفرنسية حيث أن الضحايا الأمريكيين لهم الحق فى التقاضى ضد الدول الراعية للارهاب و مسؤوليها بينما لا يحق المثل للضحايا الأوروبيين أو الأقارقة.

الحكم:

الحكم الصادر اليوم نتج عن دعوى قدمت لأول مرة أمام المحكمة الفدرالية بواشنطن دى سى عام 2002. فى ابريل الماضي، و بعد عدة سنوات من التعطيلات الليبية، حكم القاضى هنرى اتش كينيدى بأن ليبيا مسؤلة مباشرة عن تفجير UTA 772 مستندا على أدلة مدققة أغلبها غير متنازع فيها من كلا من الدعوى الجنائية الفرنسية و معلومات

وفرتها وزارة الخارجية الأمريكية. و لقد ساندت الحكومة الأمريكية الضحايا الأمريكيين فى القضية و من خلال الديبلوماسية مع الحكومة الليبية.

فى أغسطس الماضى، أجرى القاضى كينيدى جلسات عبر ثلاثة أيام لتحديد مدى التعويضات الواجب على ليبيا صرفها للعائلات و لمالك الطائرة. و الجدير بالذكر أن هذه هى أول قضية تم الفصل فيها بحضور الدولة الارهابية فى المحكمة و بدفاع المحامين عنها و حتى صدور الحكم النهائى. جاء قرار ليبيا بالحضور فى القضية بناءا على قرارها المعروف بالاقلاع عن الارهاب و التخلى عن تطوير الأسلحة النووية، بالاضافة الي رغبتها فى التفاعل السياسى و التجارى مع الولايات الماحدة و الاتحاد الأوروبى. و على هذا الأساس قام الرئيس بوش بحذف اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للارهاب فى عام 2006 و عاود العلاقات الدبلوماسية لأول مرة منذ عشرات السنوات اتباعا لقرار الأمم المتحدة السابق برفع العقوبات عن نظام القذافى.

و تبرهن التقدم الملحوظ فى العلاقات بين الولايات المتحدة و ليبيا فى زيارة وزير الخارجية الليبى عبد الرحمن محمد شلجم لواشنطن فى الشهر الحالى و التي تمثل أول زيارة مسؤول ليبى رفيع المستوى الى واشنطن منذ أكثر من 36 عام. بالاضافة الى لقاء وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس، قابل شلجم عددا من رؤساء مجالس ادارات كبري الشركات الأمريكية التى لها أعمال بليبيا. فاق كم التعاملات التجارية بين الولايات المتحدة و ليبيا بضعة مليارات الدولارات فى العام الماضى فقط، و من المتوقع تزايدها بقدر هائل. كنتيجة مباشرة لرفع العقوبات الاقتصادية، تدفع الان أغلب شركات البترول الأمريكية الكبري مليارات الدولارات للحكومة الليبية كرسومات لاستغلال موارد البترول و الغاز، و ليبيا تصرف مئات الملايين لشراء المعدات و المواد و الخدمات الأمريكية.

جون متزجر، العضو بشركة ماكدونالد هوبكنز للمحاماة و ممثل شركة انترليس انك المالكة للطائرة، قال "طال انتظار الوقت الذى تتحمل فيه ليبيا المسؤولية. نحن شكورين أن المحكمة وجدت أن ليبيا قامت بهذا الفعل الارهابى. على الرغم من أنه يستحيل اعادة هؤلاء المحبوبين، هذا الحكم لا يثبت فقط أن الارهاب منبوذ، و لكن أيضا أنه يصيب الدولة الارهابية حيث تجرح – فى جيبها."

لم تعلن ليبيا عن وجود نية لديها للطعن في الحكم و لها الفرصة حتى 25 فبراير لاتخاذ القرار. و لقد أوضحت سابقا للرئيس بوش أنها ستحترم قرارات القضاء الأميركى كجزء من العلاقة الجديدة مع الولايات المتحدة. في حالة عدم تسوية الحكم، ستخضع التجارة النامية بين ليبيا و الشركات الأمريكية رهنا للحجز التعسفى حتى الارضاء الكامل للحكم.

لقراءة نسخة الصيغة الكاملة للحكم يرجى زيارة موقع www.crowell.com/UTAFlight772